Policy Brief

ورقة سياسات

القانون الدولي وقطاع غزة[1]

ضمن مشروع "حقوق إنسان تحررية"

جمانة صباح

2024

[1] كان من المفترض أن يشارك في تأليف هذه الورقة البروفسور كون دي فيتر. لكن مع الأسف، رحل البروفسور كون في 20 أيلول 2024، بعدما وضع هيكلية هذه الورقة. كان الراحل كون عالما ملهماً.

*ونتقدم بجزيل الشكر والعرفان لكل من الأكاديميين المحترمين: غنتيان زيبيري وثاليا كروجر وتوماسو فيراندو وجمزة توركيلي ومها عبد الله، لمساهماتهم البارزة في إيصال ورقة السياسات هذه إلى الصيغة النهائية.

الملخص التنفيذي

تركز ورقة السياسات هذه إلى تسليط الضوء على الالتزام الدولي للدول، والمعايير المزدوجة في تطبيق القانون الدولي، وعدم قدرة المنظمات الدولية وأدوات القانون الدولي على أداء الدور المنوط بها في تعزيز السلام، وحماية المعايير الدولية الراسخة، في ظل إصرار إسرائيل وحلفائها على ارتكاب انتهاكات جسيمة بحق القانون الدولي. علاوة على ذلك، تهدف هذه الورقة إلى حث المدافعين عن حقوق الإنسان والناشطين والأكاديميين والمنظمات الوطنية والدولية وحركات التضامن؛ والدول الأطراف في اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها "اتفاقية منع الإبادة الجماعية"، والجماعات القانونية التي تسعى لتعزيز الفضاء المدني والمبادرات الاجتماعية، للتأثير على حكوماتهم للوفاء بالتزاماتها الدولية تجاه النزاعات الدولية، وخاصة الإبادة الجماعية المستمرة في فلسطين. كما تقدم هذه الورقة أمثلة على الإجراءات الممكنة والمطلوبة لجعل هذا التدخل ممكناً. وتناقش ورقة السياسات هذه الدور الحيوي الذي تلعبه المبادرات في تكريس الفهم التحرري لحقوق الإنسان، وأدوات القانون الدولي. كما تناقش أهمية المبادرات الوطنية والعالمية، والعمل القانوني في بناء السلام.

يُستهَل النقاش في القسم الأول من هذه الورقة، بالحديث عن بعض الجهود الدولية الرامية إلى إنهاء الإبادة الجماعية في غزة، ويستعرض بعض الجهود العالمية على المستوى المحلي والتزامات الدول كأطراف ثالثة – أي بمعنى التزامات جميع الدول المنضمة لاتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها وإن لم تكن متضررة في مواجهة كافة الدول المنضمة إليها- فيما يتعلق بمنع ووقف ارتكاب الفظائع الجماعية ضد الفلسطينيين. في حين يستعرض القسم الثاني ويطرح تساؤلاً عن مستقبل القانون الدولي في ظل فشله في وقف الإبادة الجماعية في غزة، وكيف يمكن أن تكون هذه فرصة إعادة تشكيل النظام العالمي وتدشين مقاربة تحررية لفهم القانون الدولي ويقدم بعض الوسائل التي من شأنها أن تجابه ازدواجية المعايير في تطبيق القانون الدولي. وخلصت ورقة السياسات هذه بتوصيات إلى المجموعات القانونية، والناشطين، والأكاديميين، وحركات التضامن، والمبادرات الاجتماعية، والجامعات الفلسطينية، والمنظمات الإقليمية والوطنية، والمؤسسات الفلسطينية العامة، عن آليات المساهمة كفاعلين للتغيير لدعم التطبيق والفهم التحرري للقانون الدولي، في دعم الشعب الفلسطيني، وأيضاً للمشاركة الجهود الرامية لوقف الإبادة الجماعية في غزة.

مقدمة

الإبادة الجماعية المستمرة في غزة والأعمال العدائية ضد المدنيين في الضفة الغربية والقدس، المترافقة مع عملية ضم الأراضي المتسارعة وتوسيع المستوطنات وعنف المستوطنين والتهجير القسري للفلسطينيين، ما هي إلا نتائج للاحتلال طويل الأمد المستمر. في الواقع أن هذه الإبادة الجماعية والجرائم المستمرة ضد الشعب الفلسطيني أظهرت كيف يمكن لديناميكيات القوى أن تتجاهل التزاماتها الدولية والمعايير الراسخة في القانون الدولي؛ كما تستمر هذه الديناميكيات في الهيمنة على الخطاب القانوني الدولي، في الوقت الذي تُحرم فيه الشعوب المقهورة مثل الشعب الفلسطيني من حقها في تقرير المصير.

الحرب التي شنتها إسرائيل كشفت عن المعايير المزدوجة في تطبيق قواعد القانون الدولي. ويثير هذا التناقض في تطبيق القانون الدولي تساؤلات خطيرة حول مدى فعالية أدوات القانون الدولي. فهل يؤدي التحول في الممارسات الدولية إلى إضعاف المعايير الدولية الراسخة؟ وهل لا يزال هناك مستقبل للقانون الدولي، وخاصة عندما يفشل مراراً وتكراراً في تحقيق العدالة والسلام؟ وهل يمكن للمبادرات أن تؤثر على الفهم التحرري للقانون الدولي؟ تسعى ورقة السياسات هذه إلى الخوض في مثل هذه الأسئلة. أولاً، من خلال تسليط الضوء على بعض الجهود الدولية لإنهاء الإبادة الجماعية في غزة، ثم استعراض بعض الجهود العالمية على المستوى الوطني والتزامات الدول فيما يتعلق بمنع ووقف الفظائع الجماعية ضد الفلسطينيين. في حين يحاول القسم الثاني، توضيح كيف من الممكن توظيف هذه الفرصة في إعادة تشكيل النظام العالمي وتدشين نهج تحرري لفهم وتطبيق القانون الدولي. أخيراً، تقدم هذه الورقة بعض التوصيات التي قد تساهم في تعزيز الفهم والتطبيق التحرري للقانون الدولي.

أهداف ورقة السياسات:

1. تسليط الضوء على بعض المبادرات العالمية الرامية إلى وقف الإبادة الجماعية،[2] والإشارة إلى التطبيق والإنفاذ الانتقائي للقانون الدولي.

2.استعراض بعض الإجراءات الضرورية لتفعيل القانون الدولي ومنظومة حقوق الإنسان الحالية وجعلها أكثر فعالية.

3.حث المدافعين والناشطين والفقهاء والمنظمات الوطنية والدولية وحركات التضامن والدول التي تشكل طرف ثالث في اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، والمجموعات القانونية، إلى مساندة المجتمع المدني والمبادرات المجتمعية، للضغط على حكوماتهم للوفاء بالتزاماتهم الدولية.

4.إبراز الدور الحيوي الذي تلعبه المبادرات في تعزيز النهج التحرّري لحقوق الإنسان وأدوات القانون الدولي، فضلاً عن أهمية العمل القانوني والمبادرات في مجال بناء السلام.

الجهود الدولية الرامية إلى منع جريمة الإبادة الجماعية في قطاع غزة

في أعقاب الأحداث المروعة في غزة، ظَهرت مُبادرات دولية عدة تهدف إلى تقليص عمق الأزمة ودعم المساعي السياسية لوقف العدوان من خلال التدابير القانونية. صرح المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية في مايو/أيار 2024 بأنه جرى تقديم العديد من الطلبات لإصدار مذكرات اعتقال إلى الدائرة التمهيدية الأولى في المحكمة الجنائية الدولية، بهدف القبض على رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو ووزير الدفاع يوآف غالانت. وفي وقت لاحق، وافقت الدائرة التمهيدية الأولى للمحكمة الجنائية الدولية على طلب المملكة المتحدة بتقديم مذكرة للتدخل "تدخل صديق للمحكمة" بشأن المسائل القضائية، الأمر الذي بدى كمحاولة لتأخير اصدار مذكرات الاعتقال، في الوقت الذي ظلت تفاصيل وطبيعة الطلبات المقدمة في تلك المذكرات غير معلنة للعامة. وفي 21 نوفمبر/تشرين الثاني 2024، أصدرت المحكمة الجنائية الدولية مذكرات اعتقال بحق نتنياهو وغالانت (وكذلك بحق قادة فلسطينيين)، بتهمة ارتكاب جرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب التي ارتكبت على الأقل منذ الثامن من أكتوبر العام 2023 إلى 20 مايو/أيار 2024 على الأقل.[3]

إن هذه العملية المطولة، والتي استغرقت أكثر من 6 أشهر لإصدار مذكرات الاعتقال، تثير تساؤلات جدية بشأن ما إذا كانت المحكمة الجنائية الدولية قادرة على إيقاف الجرائم الدولية والعمل بشكل مستقل. دون شك هذا التأخير يُقوّض الثقة في نظام العدالة الجنائية الدولية. وبذات الوقت بالإضافة إلى ذلك، يبدو أن مسؤولي المحكمة الجنائية الدولية قد واجهوا ضغوطاً هائلة لإنهاء التحقيقات ضد كبار المسؤولين في إسرائيل.[4] بالإضافة إلى ذلك، صوت مجلس النواب

---

[2] هناك العديد من المبادرات الهامة من قبل الجهات الفاعلة في المجتمع المدني المحلي والدولي، التي عملت جميعها بلا كلل لتوظيف جميع الوسائل القانونية الممكنة لدعم الفلسطينيين. من المهم الإشارة إلى أنه في هذه الورقة، جرى تسليط الضوء على بعض المبادرات على سبيل المثال لا الحصر. وهي محاولة لرسم الرابط وتسليط الضوء على المشكلة الرئيسية هنا ألا وهي انتهاك القانون الدولي واستخدام معايير مزدوجة في تطبيق القواعد الملزمة في القانون الدولي. بيد أن هناك عدد من الأوراق البحثية التي ناقشت موضوع أو أكثر من المواضيع المطروحة هنا مثل موضوع الإبادة وغيره، ورغم أنها مواضيع مهمة، إلا أن ورقة السياسات هذه ركزت على مصدر المشكلة: التطبيق والفهم الانتقائي للقانون الدولي. لذلك فإن ورقة السياسات هذه حاولت أن تؤشر على النقاط الأكثر صلة بالموضوع الرئيس لغايات إثارة المزيد من النقاشات عن هذا الموضوع.

[3] International Criminal Court, "Situation in the State of Palestine: ICC Pre-Trial Chamber I rejects the State of Israel's challenges to jurisdiction and issues warrants of arrest for Benjamin Netanyahu and Yoav Gallant," *International Criminal Court*, (21 November 2024), https://www.International Criminal Court-cpi.int/news/situation-state-palestine-International Criminal Court-pre-trial-chamber-i-rejects-state-israels-challenges (accessed 30 November 2024). Also, watch full video on "Statement of International Criminal Court Prosecutor: Applications for arrest warrants in the situation in the State of Palestine, published by the ICC: https://www.International Criminal Court-cpi.int/news/statement-International Criminal Court-prosecutor-karim-aa-khan-kc-applications-arrest-warrants-situation-state#.

[4] Jasmin Johurun Nessa, "Delays, Interference, and Espionage: The ICC's Struggle with Arrest Warrants in the Situation in the State of Palestine," *Opinio Juris* (11 October 2024), https://opiniojuris.org/2024/10/11/delays-interference-and-espionage-the-iccs-struggle-with-arrest-warrants-in-the-situation-in-the-state-of-palestine/, (Accessed 8 December 2024).

الأمريكي على فرض عقوبات على المحكمة الجنائية الدولية احتجاجًا على مذكرات الاعتقال التي أصدرتها بحق رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو ووزير دفاعه السابق بشأن الحملة الإسرائيلية في غزة.[5]

ومن المهم الإشارة إلى إخفاق مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في الدعوة إلى وقف إطلاق نار غير مشروط ودائم، وإلى أن هذا الإخفاق يرجع في المقام الأول إلى استخدام الولايات المتحدة الأمريكية لحق النقض (الفيتو) بشكل متكرر. ويعكس هذا الوضع ديناميكيات القوة والتمثيل والتصويت داخل مجلس الأمن. ويؤخذ بعين الاعتبار أن هذه الديناميكيات تعيق قيام مجلس الأمن بمهمته الرئيسية ألا وهي الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين.[6]

من ناحية أخرى، قدمت جنوب أفريقيا دعوى ضد إسرائيل في محكمة العدل الدولية، تدعي فيها انتهاك إسرائيل لاتفاقية منع الإبادة الجماعية. كما طلبت جنوب أفريقيا من محكمة العدل الدولية اتخاذ تدابير وقائية. وأعربت محكمة العدل الدولية، أن الأدلة الأولية تشير إلى احتمالية أن تكون إسرائيل ترتكب جريمة الإبادة جماعية؛ في مايو 2024 قامت محكمة العدل الدولية بالتأكيد على الأوامر الاحترازية التي أمرت بها مسبقاً، وأمرت إسرائيل بوقف هجومها العسكري، وأي عمليات أخرى في محافظة رفح،[7] التي شنت إسرائيل عليها هجوما ودمرتها لاحقاً.

ورغم أن الأوامر التي تفرض هذه التدابير المؤقتة ملزمة بطبيعتها، لم تمتثل إسرائيل لها، بل على العكس قامت بالتصعيد وكثفت أعمال الإبادة. ويثير هذا النهج التساؤلات حول مسألة افتقار وسائل إنفاذ القانون في القانون الدولي، وكذلك فشل أدوات ومنظمات القانون الدولي في محاسبة إسرائيل. وفي حال أردنا أن نرسم مقارنة بين حالات شبيهة – وإن لم تكن متماثلة بالتحديد – فإن محكمة العدل الدولية تبنّت موقفًا أكثر حزماً وصرامة تجاه روسيا في مارس/آذار 2022 بشأن أفعالها في أوكرانيا، حيث أمرت محكمة العدل الدولية روسيا أن توقف هجماتها وعملياتها العسكرية في أوكرانيا على الفور.[8]

وعلى صعيد آخر، وقبل الحرب على غزة، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة طلباً للحصول على رأي استشاري في 30 ديسمبر/كانون الأول 2022، بناءً عليه صدر الرأي الاستشاري التاريخي لمحكمة العدل الدولية الصادر في يوليو/تموز 2024، والذي خلص إلى أن احتلال إسرائيل للضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية غير قانوني، إلى جانب النشاط الاستيطان المرتبط به وعمليات الضم ومصادرة الموارد الطبيعية. علاوة على ذلك، يجب على إسرائيل إنهاء الاحتلال وإجلاء المستوطنين ووقف الأنشطة الاستيطانية وتقديم التعويضات.[9] وتبع ذلك قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الأخير في سبتمبر/أيلول 2024، والذي حث على إنهاء الاحتلال في غضون 12 شهراً من اعتماده.[10] مع الأخذ بعين الاعتبار أن محكمة العدل العليا نصت على أن لِحق تقرير المصير طبيعة القاعدة آمرة "

---

[5] Karoun Demirjian, House Passes Bill to Impose Sanctions on I.C.C. Officials for Israeli Prosecutions, The New York Times, (9 January 2025), https://www.nytimes.com/2025/01/09/us/politics/icc-sanctions-house-israel.html, (Accessed 9 January 2025).

[6] Sergey Vasiliev, "Tackling Israel's Interference with the International Criminal Court: A Wake-up Call from the Netherlands," *Verfassungsblog* (21 October 2024), https://verfassungsblog.de/tackling-israels-interference-with-the-international-criminal-court/ (accessed 8 December 2024).

[7] International Court of Justice, "Order of 24 May 2024- Application of the Convention on the Prevention and Punishment of the Crime of Genocide in the Gaza Strip (South Africa v. Israel)," *International Court of Justice* (24 May 2024), https://www.icj-cij.org/sites/default/files/case-related/192/192-20240524-ord-01-00-en.pdf (accessed 5 October 2024).

[8] See the Summary of the Judgment of 2 February 2024 (Allegations of Genocide under the Convention on the Prevention and Punishment of the Crime of Genocide (Ukraine v. Russian Federation: 32 States intervening) Summary of the Judgment of 2 February 2024). See also the International Court of Justice ruling on 16 March 2022 in the same case.

[9] International Court of Justice, "Advisory Opinion on the Legal Consequences arising from the Policies and Practices of Israel in the Occupied Palestinian Territory, including East Jerusalem," *International Court of Justice* (19 July 2024), https://www.icj-cij.org/sites/default/files/case-related/186/186-20240719-adv-01-00-en.pdf, (accessed 25 September 2024).

[10] United Nations General Assembly, "Resolution on the Illegal Israeli actions in occupied East Jerusalem and the rest of the Occupied Palestinian Territory," *United Nations General Assembly* (13 September 2024), https://documents.un.org/doc/undoc/ltd/n24/266/48/pdf/n2426648.pdf (accessed 1 October 2024).

Jus Cogens": "ترى المحكمة أنه في حالات الاحتلال الأجنبي مثل القضية الحالية، فإن الحق في تقرير المصير يشكل قاعدة آمرة للقانون الدولي". [11]

إن الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة يشيران لوجود علاقة سببية بين الاحتلال والمستوطنات من جهة، وحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير والسلام من جهة أخرى. وأكدت محكمة العدل الدولية أن حق جميع الشعوب في تقرير المصير مستحق للجميع في مواجهة الكافة، وأن جميع الدول لديها مصلحة قانونية في حماية هذا الحق.[12] وهذا يعني أن القرار لا يمنح شعوب جميع الأراضي غير المتمتعة بالحكم الذاتي الحق في تقرير المصير فحسب، بل يفرض أيضًا التزاماً على جميع الدول بالحرص على دعم هذا الحق بشكل كامل من خلال الوسائل والقنوات الدولية.[13] وبالتالي فإن المجتمع الدولي لديه التزام لدعم حق الفلسطينيين في تقرير المصير. وبناءً عليه فإن تقديم المساعدات للحرب التي نشأ عنها توسيع لرقعة الاحتلال على الأراضي الفلسطينية هو مخالفة لهذا الحق.

مبدأ مسؤولية الدول كأطراف ثالثة (في مواجهة الأطراف كافة Erga Omnes Partes)

إن الدول التي تعد طرفاً في اتفاقية منع الإبادة الجماعية مُلزمة بموجب الالتزام تجاه كافة الأطراف في اتفاقية منع الإبادة الجماعية بوضع حد وإيقاف الإبادة الجماعية الجارية. وبما أن الالتزام المفروض "في مواجهة كافة الأطراف" يشير إلى التزام وحق لكافة أطراف الاتفاقية في مواجهة كافة أطراف الاتفاقية وإن لم يكن الطرف طالب التدخل متضرراً، فقد أقرّت محكمة العدل الدولية بحق الدول في مباشرة إجراءات ضد دول أخرى أمام المحكمة في حالة وقوع انتهاكات على حقوق إنسان معينة، حتى لو لم تكن الدولة التي طلبت من المحكمة الامتثال لبنود الاتفاقية متضررة للانتهاكات المذكورة.[14] وعلى وجه الخصوص، تنص اتفاقية منع الإبادة الجماعية، في المادة الأولى وما تبعها من المواد اللاحقة ذات الصلة، على واجب الدول الأطراف باتخاذ التدابير اللازمة لمنع جريمة الإبادة الجماعية ومعاقبة مرتكبيها.[15]

تمتلك الدول غير المتضررة دور فاعل في الإجراءات القضائية الدولية فيما يتعلق بتحقيق الأهداف الجوهرية من المبادئ الواردة في اتفاقية منع الإبادة الجماعية والانتهاكات التي يحميها الالتزام الذي يحمل حجيّة "في مواجهة كافة الأطراف". علاوة على ذلك، يمكن ملاحظة، أن في بعض دعاوي الإبادة المرفوعة أمام محكمة العدل الدولية، هناك

---

[11] International Court of Justice, "Advisory Opinion on the Legal Consequences arising from the Policies and Practices of Israel in the Occupied Palestinian Territory, including East Jerusalem," *International Court of Justice* (19 July 2024),. 66.

[12] See the Advisory opinion of the International Court of Justice on Legal Consequences of the Construction of a Wall in the Occupied Palestinian Territory, Advisory Opinion, I.C.J. Reports 2004 (I), p. 199, para. 155. See also East Timor (Portugal v. Australia), Judgment, I.C.J. Reports 1995, p. 102, para. 29. and the Legal Consequences of the Separation of the Chagos Archipelago from Mauritius in 1965.

[13] See the advisory opinion by the International Court of Justice on Legal Consequences of the Separation of the Chagos Archipelago from Mauritius in 1965. The court recalled that "respect for the principle of equal rights and self-determination of peoples" is one of the purposes of the United Nations (Article 1, paragraph 2, of the Charter).

[14] Pok Yin S. Chow, "On Obligation Erga Omnes Partes," *Georgetown Journal of International Law*. Vol. 52 (2021), 469-504.

[15] International Court of Justice, "The Gambia v Myanmar Provisional Measures Order- Request for the Indication of Provisional Measures," *International Court of Justice* (23 January 2020), https://www.icj-cij.org/sites/default/files/case-related/178/178-20200123-ORD-01-00-EN.pdf (accessed 6 October 2024).

وفي هذه القضية، أكدت المحكمة، على الأقل مبدئيًا، حق جنوب أفريقيا في رفع الدعوى بصفتها طرفًا مشاركًا في اتفاقية الإبادة الجماعية، على الرغم من عدم تأثرها بشكل مباشر بالادعاء. انظر أيضًا الأسئلة المتعلقة بالالتزام بالمحاكمة أو التسليم (بلجيكا ضد السنغال).

العديد من طلبات التدخل المقدمة إلى المحكمة لدعم أحد أطراف الدعوى.[16] وبالتالي، فإن الدول المتعاقدة في اتفاقية الإبادة الجماعية تتحمل مسؤولية منع ووقف الإبادة الجماعية عندما تحدث. وعليه فإن الدول التي تساعد إسرائيل، بإرسال الأسلحة والمساعدات المالية، تنتهك التزاماتها القانونية تجاه الاتفاقية بشكل صريح.

المحاكم والمبادرات الوطنية حول العالم

في خضم أحداث حرب الإبادة كانت هناك محاولات على المستوى المحلي عالمياً للتصدي للإبادة الجماعية في العديد من الدول، مثل الدعوة الأخيرة التي أطلقها رئيس الوزراء الإسباني لفرض حظر عالمي على تصدير الأسلحة إلى إسرائيل، ومثل رفض إسبانيا دخول سفينة تحمل أسلحة إلى إسرائيل. بالإضافة إلى ذلك، ألغت إسبانيا في خطوة شجاعة منها صفقة أسلحة بقيمة 7 ملايين دولار مع إسرائيل بعد ضغوط شعبية وإعلامية كبيرة.

وتشمل المبادرات الأخرى أمر محكمة استئناف هولندية بحظر تسليم طائرات إف-35 إلى إسرائيل، بسبب مخاوف من مشاركة مثل هذه الطائرات في أعمال ترقى إلى جرائم حرب.[17] علما أنه وبناءً على التطورات الأخيرة في الأحداث، أُوصت المحكمة بتأييد الحظر حتى صدور حكم نهائي في القضية.[18] وقد سبق ذلك دعوى قضائية رفعها ائتلاف مكون من منظمات المجتمع المدني الفلسطينية والهولندية ضد حكومة هولندا. ولا شك أن التحقيق الأخير الذي أطلقه المدعي العام البلجيكي ضد جندي بلجيكي شارك بالقتال لصالح إسرائيل في غزة، بتهمة ارتكاب جرائم حرب محتملة، والذي جاء بعد شكوى من الجمعية البلجيكية الفلسطينية. الأمر الذي يشكل سابقة مهمة لدول أعضاء أخرى في الاتحاد الأوروبي لمقاضاة مواطنيها، إذا ثبتت مشاركتهم في جرائم دولية. وبناءً على ما سبق فإن إزالة الحصانة عن مرتكبي هذه الجرائم وملاحقتهم يجب أن يكون إجراءً مرحباً به، كون مرتكبي مثل هذه الجرائم الشنيعة وبوصفهم "أعداء للجنس البشري" (hostis humani generis).

وفي هذا السياق يجدر ذكر أهمية تفعيل وتطبيق مبدأ الولاية القضائية العالمية على الأشخاص المشتبه بارتكابهم لأحد الجرائم الدولية عندما تكون الدول الأخرى غير قادرة على اتخاذ تدابير فعالة لوقف هذه الجرائم أو ترفض اتخاذها.[19] بالإضافة إلى ما سبق، فقد تقدمت مجموعات من المنظمات غير الحكومية في بلجيكا بشكوى ضد شركة الشحن الإسرائيلية "ZIM" لانتهاكها القواعد المتعلقة بالاتجار بالأسلحة.

وقد قامت نيكاراجوا بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل في خضم الحرب الدائرة، وشرعت في رفع دعاوى ضد ألمانيا أمام محكمة العدل الدولية بموجب اتفاقية منع الإبادة الجماعية، مما يعبر عن التزام دولة نيكاراجوا باحترام واجباتها القانونية تجاه القانون الدولي فيما يتعلق بالتزامها كطرف في اتفاقية منع الإبادة الجماعية والالتزام الذي تفرضه الاتفاقية في مواجهة كافة الأطراف في الاتفاقية، ورفضها التواطؤ في الجرائم الدولية من خلال دعم الإبادة

---

[16] هنالك العديد من طلبات التدخل المقدمة إلى محكمة العدل الدولية لغايات تقديم أوراق وحجج لصالح أحد أطراف الدعاوي المتعلقة بالإبادة الجماعية. يمكن للدول التدخل بموجب المادة 63 من اتفاقية محكمة العدل الدولية، حيث تسمح للدول الأطراف في اتفاقية ما بالتدخل في الإجراءات المتعلقة بتفسير تلك الاتفاقية. وتهدف التدخلات إلى خدمة غرض توحيد تطبيق المبادئ، والحد من التقاضي المتكرر أمام محكمة العدل الدولية.

[17] De Rechtspraak, "Court of Appeal The Hague," *De Rechtspraakm* (12 February 2024), https://uitspraken.rechtspraak.nl/details?id=ECLI:NL:GHDHA:2024:191 (accessed 15 October 2024).

[18] NL Times, "Netherlands to challenge court ruling blocking F-35 spare part exports to Israel," *NL times* (12 February 2024), https://nltimes.nl/2024/02/12/netherlands-challenge-court-ruling-blocking-f-35-spare-part-exports-israel (Accessed 5 November 2024).

[19] Many countries adopted legislations that allow prosecuting perpetrators of crimes against humanity, torture, and genocide. See also International Court of Justice elaboration on the need to prosecute genocide: "Application of the Convention on the Prevention and Punishment of the Crime of Genocide (Bosnia and Herzegovina v. Serbia and Montenegro)," *International Court of Justice* (11 July 1996), https://www.icj-cij.org/sites/default/files/case-related/91/091-19960711-JUD-01-00-EN.pdf (Accessed 18 October 2024).

الجماعية بأي وسيلة كانت.[20] كما أن الاعتراف بدولة فلسطين من قبل العديد من الدول مثل إيرلندا والنرويج وإسبانيا، يحمل قيمة كبير في هذا الوقت. فمثل هذه الخطوة وفي ظل الإبادة الجماعية المستمرة، تحمل موقفاً داعماً تجاه الشعب الفلسطيني ولحقه القانوني للتواجد على أرضه وما يترتب على ذلك من سياسات. وتشير هذه المبادرات في مجملها إلى محاولات دولية على المستويات الوطنية للضغط على الدول للالتزام بواجباتها الدولية. وتجدر الإشارة إلى أن هناك العديد من الجهود والمبادرات السلمية الأخرى التي لم يتم ذكرها في ورقة السياسات هذه، إلا أنها لا تقل أهمية عن المبادرات التي ذُكِرت هنا.

فرصة لإعادة تشكيل النظام العالمي نسخة تحرريّة من القانون الدولي

مستقبل القانون الدولي في ضوء الفشل الأخير لوقف الإبادة الجماعية

إن القانون الدولي لا يفتقر للأدوات أو الاتفاقيات لمنع ووقف الجرائم الدولية، لكنه يفتقر للإنفاذ الفعلي لهذه القوانين، إلى جانب التحيز في تطبيق القوانين الدولية، ويترافق ذلك مع غياب النية الحقيقية لإنفاذ هذه القوانين في مواجهة إسرائيل. فمثلاً نجد أن وزيرة الخارجية الألمانية بررت الإبادة الجماعية ، خلافاً للقواعد والمبادئ الدولية الراسخة، باعتبارها شكلاً من أشكال الدفاع عن النفس ضد الإرهاب.[21] وهو تصريح يشير إلى ممارسة غريبة في القانون الدولي، حيث تُشرعَن أفعال الإبادة الجماعية تحت ذريعة حق الدولة بالدفاع عن نفسها. وفيه إشارة إلى أنه قد تصبح الإبادة الجماعية مقبولة في بعض الحالات؛ وهو افتراض خطير للغاية؛ فهو قد يشرعن القضاء على شعب بأكمله تحت مبررات معينة.

الفرص والقيود في القانون الدولي

إن المساءلة تقتضي التوافق بين القوانين وتطبيقها، ورغم أن القانون الدولي كما هو قائم اليوم لا يعد بمستقبل مشرق للفلسطينيين فإن رفض النظام القانوني الدولي الحالي بما في ذلك حقوق الإنسان ليس حلاً لهذه المشكلة. ومع ذلك، فإن عدم الامتثال للقانون الدولي لا يعني عدم فعالية القانون، وفي حالة عدم الامتثال فإن المشكلة تتجسد في التقاعس عن اتخاذ التدابير ذات الصلة ضد الدولة والأفراد الذين ينخرطون في الأعمال غير القانونية بموجب القانون الدولي. ومن الضروري تحديد الأسباب الجذرية لعدم نفاذية أحكام القانون الدولي، ومن بينها المعايير المزدوجة والانتقائية في تطبيق القانون الدولي، أما القانون الدولي بقواعده قد أثبت فعاليته في كثير من الحالات على مستوى العالم.

بالمقابل هناك حاجة ملحّة لإدراج منهج تحرّري جديد، يعكس فهم القانون الدولي بطريقة تخدم الغرض التحرّري الذي نشأ من أجله، وهو تعزيز العدالة والسلام والمساواة. بالأخص عندما يتعلق الأمر بالشعب الفلسطيني فمن غير الممكن مناقشة حقوق الإنسان، دون معالجة الحاجة إلى إنهاء الاستعمار وتقرير المصير، وإنفاذ أحكام القانون الدولي بشكل غير منحاز. ولهذا، هناك حاجة ماسة إلى استكشاف القانون الدولي خارج القيود السياسية والاقتصادية التي تحيط بالنظام القانوني الدولي الحالي. ويفترض هذا النهج بأن القانون الدولي وأدواته ومنظماته تخدم الشعوب على قدم المساواة؛ وبالتالي يفرض تحرر دول العالم من الممارسات الاستعمارية وبما فيها التحرر من ترداد وتكريس السردية الصهيونية.

ويتحقق ذلك على المستويين الرسمي وغير الرسمي، ويجدر التأكيد على أهمية المستوى غير الرسمي في هذه الحالة، حيث أصبحت المبادرات الفردية والجماعية في جميع أنحاء العالم، مثل مبادرات منظمات المجتمع المدني، والمجموعات السياسية والمجتمعية، والجامعات، ونشطاء حقوق الإنسان والنشطاء القانونيين، والمثقفين،

[20] Susan Akram and John Quigley, "Is International Law Still Relevant after the Carnage in Gaza?" *Arab Center Washington DC* (23 April 2024), https://arabcenterdc.org/resource/is-international-law-still-relevant-after-the-carnage-in-gaza/ (accessed on 10 October 2024).

[21] Middle East Monitor, "German FM: Israel Can Kill Civilians in Gaza to 'Defend Itself'," *Middle East Monitor* (15 October 2024), https://www.middleeastmonitor.com/20241015-german-fm-israel-can-kill-civilians-in-gaza-to-defend-itself/ (accessed 16 October 2024).

والأكاديميين، وغيرهم الأكثر قدرةً على التأثير على سياسات دولهم.[22] ويتطلب ذلك وجود مبادرات اجتماعية وسياسية في مواجهة التطبيق الانتقائي للقانون الدولي والمعايير المزدوجة، وتلعب مثل هذه المبادرات دوراً في إثارة النقاش حول إشكالية مساهمة بعض الدول في قمع وقهر الشعوب الأخرى.

تشكل الفضاءات المدنية الوطنية والإقليمية والعالمية عوامل رئيسة في تعزيز وتوظيف الفهم التحرّري لأدوات القانون الدولي وحقوق الإنسان.[23] ويعتمد اتخاذ القرارات على المستوى الدولي على الإرادة الدولية التي بدورها تعتمد على السياسات الخارجية للدول، والتي تتأثر بالمبادرات على المستوى الوطني. لقد أصبحت المساحات التي توفرها الجامعات والمجموعات المجتمعية ومنظمات المجتمع المدني في جميع أنحاء العالم مكوناً أساسياً في الفهم التحرّري لحقوق الإنسان والقانون الدولي. وبهذا المعنى هناك أمل في أن يصبح القانون الدولي أكثر كفاءةً وأن يطبق نفس الآليات دون تحيّز. وعندئذ فقط يمكن أن تصبح حقوق الإنسان والقانون الدولي أدوات تحرّرية تحقق العدالة وتنطلق من الأساس أن جميع الشعوب سواسية وإخوة في الإنسانية.

الخاتمة

لكي يصبح القانون الدولي أداة تحرّرية تعزز المساواة بين الشعوب، يتطلب ذلك إعادة رسم السردية التي يعمل مر عبرها؛ تلك السردية التي مارست عبرها القوى الاستعمارية معايير مزدوجة لتوجيه القانون الدولي. الأمر الذي خلق نظام دولي انتقائي يعمل بشكل انتقائي لخدمة القوى الاستعمارية على حساب معاناة الشعوب المقهورة. ما أدى إلى حرمان الشعوب من حقوق أساسية مثل المساواة والحرية والحق في تقرير المصير. السلام مطلب إنساني وليس رفاهية، ولا ينبغي التسامح مع الجرائم التي تعرقل السلام العالمي دون محاسبةٍ أو عقاب.

التوصيات

لغايات ما ورد في ورقة السياسات هذه، نقترح التوصيات التالية:

أولاً: يجب على المجموعات القانونية وناشطي حقوق الإنسان والمجتمع المدني والفقهاء القانونيين والأكاديميين وحركات التضامن والمبادرات المجتمعية التواصل مع ممثليهم المحليين وأعضاء المجالس (مجالس البرلمان والمجالس المحلية)، وإرسال الرسائل والعرائض للضغط على ممثليهم لاتخاذ موقف تجاه مسألة السياسات الخارجية المتعلقة بفلسطين، وحثهم على وقف تسليح إسرائيل، والحث على التصويت ضد القوانين والأنظمة التي تدعم الإبادة الجماعية. بالإضافة إلى الضغط على حكوماتهم من أجل تبني التشريعات التي تضمن إنفاذ وتطبيق مبدأ الولاية القضائية العالمية، والسماح بالتحقيق وملاحقة الجناة الذين شاركوا وارتكبوا جرائم دولية.

ثانياً: يجب على المجموعات القانونية وناشطي حقوق الإنسان والمجتمع المدني والفقهاء القانونيين والأكاديميين وحركات التضامن والمبادرات المجتمعية في جميع أنحاء العالم أن تحث مؤسساتها المحلية والحكومية ومنظماتهم الدولية على تعليق علاقاتها مع المؤسسات والشركات الإسرائيلية التي تدعم وتساهم في الإبادة الجماعية والفصل العنصري.

---

[22] Vincent Intondi, "The Threat of Nuclear Bombing and Incitement to Genocide," *Journal for Peace and Nuclear Disarmament* (26 August 2024), https://www.tandfonline.com/doi/full/10.1080/25751654.2024.2396670 (accessed 22 October 2024).

[23] Lena Salayma, "Rethinking International Law after Gaza Symposium: Massacring Civilians – Genocide as International Legal Conundrum," *Opinio Juris* (8 October 2024), https://opiniojuris.org/2024/10/08/massacring-civilians-genocide-as-international-legal-conundrum/ (accessed on 10 October 2024).

ثالثاً: يجب على منظمات حقوق الإنسان المحلية والإقليمية أن تعزز من العلاقات مع حركات المجتمع المدني الدولية والوطنية، والمجموعات الطلابية، والمبادرات والمنظمات المجتمعية، لتعميق النقاش حول مسألة فلسطين، وخطاب الكراهية، والتعليم التحرّري، والتطبيق التحرّري للقانون الدولي وحقوق الإنسان.

رابعاً: على منظمات المجتمع المدني وحركات التضامن والفقهاء القانونيين والمحامين ونشطاء حقوق الإنسان والناشطين الاجتماعيين والمنظمات القانونية حث حكوماتهم التي هي طرف في اتفاقية منع الإبادة الجماعية على التقدم بطلب للانضمام إلى القضية التي رفعتها جنوب أفريقيا، وكذلك وضع المزيد من الضغوط لوقف الإبادة الجماعية المستمرة، باستخدام كافة الوسائل التي أتاحها القانون الدولي.

خامساً: يجب على الجامعات الفلسطينية التركيز على المفهوم التحرّري للقانون الدولي وحقوق الإنسان وتسليط الضوء على الدور الحقيقي لحقوق الإنسان في تحرير الشعوب وتعزيز ازدهارها بدلاً من خدمة الأجندة الاستعمارية الجديدة التي تسوق أهدافها مقابل حقوق جزئية.

سادساً: على الجامعات في فلسطين أن تعزز من التواصل وبناء العلاقات مع الجامعات الإقليمية والدولية لتسهيل مشاركة الطلاب في الجامعات الفلسطينية في النقاش والحوار العالمي حول فلسطين.

سابعاً: على المؤسسات الرسمية الفلسطينية أن تستمر في تعزيز العلاقات مع المجتمع الدولي والحركات والمنظمات المدنية، لدعم الحوار حول مسألة فلسطين، وتعزيز الشؤون الدبلوماسية من خلال الحوار، وحث الدول على احترام التزاماتها القانونية بموجب القانون الدولي.

المصادر

Akram, Susan, and John Quigley. 2024. “Is International Law Still Relevant after the Carnage in Gaza?.” *Arab Center Washington DC*. 23 April. https://arabcenterdc.org/resource/is-international-law-still-relevant-after-the-carnage-in-gaza/. Accessed on 10 October 2024.

De Rechtspraak. 2024. “Court of Appeal the Hague.” *De Rechtspraakm*. 12 February. https://uitspraken.rechtspraak.nl/details?id=ECLI:NL:GHDHA:2024:191. Accessed 15 October 2024.

Demirjian, Karoun. 2025. “House Passes Bill to Impose Sanctions on I.C.C. Officials for Israeli Prosecutions.” The New York Times. 9 January. https://www.nytimes.com/2025/01/09/us/politics/icc-sanctions-house-israel.html. Accessed 9 January 2025.

Intondi,Vincent. 2024. “The Threat of Nuclear Bombing and Incitement to Genocide.” *Journal for Peace and Nuclear Disarmament*. 26 August. https://www.tandfonline.com/doi/full/10.1080/25751654.2024.2396670. Accessed 22 October 2024.

International Court of Justice. 2024. "Allegations of Genocide under the Convention on the Prevention and Punishment of the Crime of Genocide (Ukraine v. Russian Federation: Judgement of February 2024)." *International Court of Justice*. 2 February. https://www.icj-cij.org/case/182. Accessed 10 October 2024.

International Court of Justice. 2024. “Order of 24 May 2024- Application of the Convention on the Prevention and Punishment of the Crime of Genocide in the Gaza Strip (South Africa v. Israel).” *International Court of Justice*. 24 May. https://www.icj-cij.org/sites/default/files/case-related/192/192-20240524-ord-01-00-en.pdf. Accessed 5 October 2024.

International Court of Justice. 2020. “Order of 23 January- Application of the Convention on the Prevention and Punishment of the Crime of Genocide (The Gambia v. Myanmar: 7 States intervening).” *International Court of Justice*. 23 January. https://www.icj-cij.org/sites/default/files/case-related/178/178-20200123-ORD-01-00-EN.pdf. Accessed 6 October 2024.

International Court of Justice. 1996. "Application of the Convention on the Prevention and Punishment of the Crime of Genocide (Bosnia and Herzegovina v. Serbia and Montenegro)." *International Court of Justice*. 11 July. https://www.icj-cij.org/sites/default/files/case-related/91/091-19960711-JUD-01-00-EN.pdf. Accessed 18 October 2024.

International Court of Justice. 1995. "Judgement of 30 June 1995- East Timor (Portugal v. Australia)." *International Court of Justice.* 30 June. https://www.icj-cij.org/sites/default/files/case-related/84/084-19950630-JUD-01-00-EN.pdf. Accessed 15 October 2024.

International Court of Justice. 2024. "Advisory Opinion on the Legal Consequences arising from the Policies and Practices of Israel in the Occupied Palestinian Territory, including East Jerusalem." *International Court of Justice*. 19 July. https://www.icj-cij.org/sites/default/files/case-related/186/186-20240719-adv-01-00-en.pdf. Accessed 25 September 2024.

International Court of Justice. 2019. "Advisory opinion on the Legal Consequences of the Separation of the Chagos Archipelago from Mauritius in 1965." *International Court of Justice*. 25 February. https://www.icj-cij.org/case/169.

International Court of Justice. 2004. "Advisory opinion on the Legal Consequences of the Construction of a Wall in the Occupied Palestinian Territory." *International Court of Justice*. 9 July. https://www.icj-cij.org/sites/default/files/case-related/131/131-20040709-ADV-01-00-EN.pdf. Accessed 30 September.

International Criminal Court. 2024. "Situation in the State of Palestine: ICC Pre-Trial Chamber I rejects the State of Israel's challenges to jurisdiction and issues warrants of arrest for Benjamin Netanyahu and Yoav Gallant." *International Criminal Court*. 21 November. https://www.icc-cpi.int/news/situation-state-palestine-icc-pre-trial-chamber-i-rejects-state-israels-challenges. (Accessed 30 November 2024).

International Criminal Court. 2024. "Statement of ICC Prosecutor: Karim A.A. Khan KC: Applications for arrest warrants in the Situation in the State of Palestine." *International Criminal Court*. 20 May. https://www.icc-cpi.int/news/statement-icc-prosecutor-karim-aa-khan-kc-applications-arrest-warrants-situation-state#.

Middle East Monitor. 2024. "German FM: Israel can kill civilians in Gaza to 'defend itself'." *Middle East Monitor*. 15 October. https://www.middleeastmonitor.com/20241015-german-fm-israel-can-kill-civilians-in-gaza-to-defend-itself/. Accessed 16 October 2024.

Nessa, Jasmin Johurun. 2024. "Delays, Interference, and Espionage: The ICC's Struggle with Arrest Warrants in the Situation in the State of Palestine." *Opinio Juris*. 11 October. https://opiniojuris.org/2024/10/11/delays-interference-and-espionage-the-iccs-struggle-with-arrest-warrants-in-the-situation-in-the-state-of-palestine/. Accessed 8 December 2024.

NL Times. 2024. "Netherlands to challenge court ruling blocking F-35 spare part exports to Israel." *NL Times*. 12 February. https://nltimes.nl/2024/02/12/netherlands-challenge-court-ruling-blocking-f-35-spare-part-exports-israel. Accessed 5 November 2024.

United Nations General Assembly. 2024. "Resolution on the Illegal Israeli actions in occupied East Jerusalem and the rest of the Occupied Palestinian Territory." *United Nations General Assembly*. 13 September. https://documents.un.org/doc/undoc/ltd/n24/266/48/pdf/n2426648.pdf. Accessed 1 October 2024.

Vasiliev, Sergey. 2024. "Tackling Israel's Interference with the International Criminal Court: A Wake-up Call from the Netherlands." *Verfassungsblog*. 21 October. https://verfassungsblog.de/tackling-israels-interference-with-the-international-criminal-court/. Accessed 8 December 2024.

Yin S. Chow, Pok. 2020. "On Obligation Erga Omnes Partes." *Georgetown Journal of International Law*. Vol. 52. (2). 469-504.